الأمم المتحدة S/2001/939

مجلس الأمن

Distr.: General
5 October 2001
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ١٣ (أ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ١٣ (أ) من منطوق قراره ١٣٤٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، أن يقدم بعد ستة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار، تقييما أوليا للآثار الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية المحتمل أن يتعرض لها السكان الليبريون من جراء تدابير المتابعة التي قد يتخذها المجلس في مجالات التحقيق المشار إليها في الفقرة ١٩ (ج) من القرار.

٢ – وفرض مجلس الأمن، في الفقرات من ٥ إلى ٧ من منطوق القرار ذاته، عقوبات محدودة على ليبريا تشمل (أ) منع بيع أو تزويد ليبريا بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة؛ و (ب) منع استيراد جميع أصناف الماس الخام من ليبريا، بصرف النظر عما إذا كان منشؤها ليبريا أم لا؛ و (ج) منع كبار أعضاء الحكومة الليبرية وقواتها العسكرية وزوجاتهم من السفر إلى الخارج وأي أفراد آخرين تعينهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٤ من القرار.

ثانيا – الإجراءات والمنهجية

٣ – يستند هذا التقييم الأولي إلى المناقشات الموسعة، والملاحظات الميدانية التي سجلت خلال بعثة إلى ليبريا، وإلى البيانات الثانوية المجمعة مع ممثلي الحكومة الليبرية والمواطنين الليبريين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٤ – ويتمثل هدف هذا التقرير في تزويد المجلس بمعلومات إضافية بشأن الآثار المحتملة للتدابير التي قد ينظر مجلس الأمن في فرضها على ليبريا.

٥ – وبالإشارة إلى مناقشات مجلس الأمن السابقة لاتخاذ قراره ١٣٤٣ (٢٠٠١) وإثر مناقشات مع فريق الخبراء المنشأ عملا بمقتضيات الفقرة ١٩ من القرار وغيره، يركز التقييم على المجالات التالية التي قد ينظر مجلس الأمن في إمكانية فرض عقوبات فيها:

(أ) صناعة استغلال الخشب؛

(ب) إنتاج المطاط وتصديره؛

(ج) السجل البحري الليبري.

٦ – وتشمل منهجية هذا التقييم منهجين عامين. يستعمل الأول المعلومات المتاحة من طائفة عريضة من المصادر لتحديد وتعقب التغيرات الطارئة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لوصف ظروف العيش في ليبريا

091001 081001 01-56685 (A)
0156685

حاليا. ويتيح ذلك معلومات أساسية عن الاتجاهات القائمة من قبل وقاعدة يمكن على أساسها تقييم الآثار المحتملة للتدابير التي قد تتخذ في المستقبل.

٧ - وقد استمدت المعلومات بصورة رئيسية من المصادر الأصلية لتيسير تقييم صحتها وتعاريف المصطلحات المستعملة ودقة المعلومات المتاحة وشموليتها. فإذا كانت تلك المعلومات وثائق محاسبية من الحكومة الليبرية، تجري مقابلات مع المسؤولين عن تقديم تلك الوثائق. وإذا كانت المعلومات مستخلصة من الدراسات الاستقصائية تجري مقابلات مع أصحاب تلك الدراسات حول المنهجيات التي سلكوها فيها. وإذا استخدمت تقديرات أو إسقاطات، يجري بحث الافتراضات الكامنة وراء تلك التقديرات مع أصحابها.

٨ - أما النهج الثاني فيجمع بين معلومات قطاعية محددة متصلة بصناعات الخشب والمطاط والملاحة في ليبريا. وقد جمعت المعلومات من خلال مقابلات أجريت مع قادة القطاعات وممثلي الحكومة وموظفي الأمم المتحدة العاملين مع تلك الصناعات، ومن الملاحظات الميدانية بمواقعها. وبعد ذلك جرى تحليل القطاعات المذكورة كل على حدة، وشمل الجوانب المتصلة بالعمالة المباشرة وغير المباشرة، والسكان الذين يعيشون من تلك الصناعات وإيرادات الحكومة منها.

ثالثا - الحالة الراهنة في ليبريا

الظروف الاقتصادية والاجتماعية

٩ - في سنة ١٩٨٠، كانت ليبريا واحدا من بلدان المنطقة الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية. فقد كان نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي يبلغ قرابة ٤٨٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة وكان متوسط العمر المتوقع لدى الولادة يفوق ٥٤ سنة. وكان هذان المؤشران من أحسن المؤشرات المسجلة في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وكان النشاط الاقتصادي في القطاع الرسمي الليبري في السنوات السابقة للحرب الأهلية يرتكز بدرجة كبيرة على إنتاج وتصدير ركاز الحديد والمطاط الطبيعي والخشب والمحاصيل، بما فيها منتوجات البن والكاكاو والنخيل. وكان أحد القطاعات التقليدية الكبيرة يعتمد أساسا على زراعة الكفاف والتعدين التقليدي والأنشطة التجارية الصغيرة.

١٠ - وقد أضرت الحرب الأهلية (١٩٨٩-١٩٩٦) أشد الضرر بالاقتصاد وكانت لها عواقب وخيمة على النسيج الاجتماعي للبلد. فقد توقف إنتاج تعدين ركاز الحديد والمطاط في المراحل الأولى من الصراع. وانهار إنتاج الأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية بسبب تخلي الناس عن قراهم في بعض من أكثر المناطق خصوبة في البلد. وأصاب الدمار معظم الهياكل الأساسية والمباني في البلد، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمعامل والمنازل. كما جرى تدمير ونهب معظم الموجودات الاقتصادية كالآليات والمعدات. ودمرت المرافق العامة كالكهرباء وتجهيزات المياه والصرف الصحي ولم يجر إصلاحها أو إعادة بنائها.

١١ - وفي أعقاب الحرب الأهلية، استؤنف النشاط الاقتصادي والاستثمار المحلي الصغير الحجم بدرجة متواضعة نتيجة لانتعاش الإنتاج الزراعي. بيد أن إنتاج ركاز الحديد لم يستأنف قط نظرا لعدم استثمار أموال لاستعادة المعدات والمرافق التي خربتها الحرب. وانتعش إنتاج المطاط في سنة ١٩٩٧، إلا أن الإنتاج الحالي لا يمثل سوى النصف تقريبا من مستويات الإنتاج في الفترة السابقة للحرب. أما صناعة الخشب فهي القطاع الوحيد الذي جلب استثمارات أجنبية جديدة كبيرة.

١٢ - واليوم، تصنف الأمم المتحدة ليبريا كأحد أقل البلدان نموا في العالم، نظرا لانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٧٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠، وهو أقل من نصف ما كان عليه في الثمانينات) ولافتقار النشاط الاقتصادي للتنوع وضعف آفاق التنمية الاقتصادية المطردة.

العمالة

١٣ - كانت نسبة القوة العاملة الليبرية في القطاع الرسمي تصل إلى ٣٠ في المائة قبل سنة ١٩٨٦. وقد فقد نصف هؤلاء وظائفهم خلال التسعينات. واليوم، يشتغل ٠٠٠ ١٢٠ ليبري في القطاع الرسمي (وهو ما يمثل ٢٠ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا في ليبريا)، من بينهم ٠٠٠ ٥٧ موظف يعملون في القطاع العام. وقد تضاعف عدد موظفي القطاع العام مرتين في السنوات العشر الأخيرة رغم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. ويبلغ متوسط المرتبات الاسمية للموظفين الحكوميين ٥٠٠ ١ دولار ليبري في الشهر (حوالي ٢٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة)، بل إن المرتبات الحقيقية أقل من ذلك، بفعل تأخر دفع المرتبات بسبعة أشهر، فضلا عن التخفيضات وجبايات الضرائب الرسمية وغير الرسمية.

١٤ - وقد كان تعدين ركاز الحديد يمثل النشاط الاقتصادي المهيمن بالبلد، حيث كان يساهم بما يصل إلى ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويشغِّل بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٢٥ شخص. وقد توقف هذا النشاط عند نشوب الحرب في ١٩٨٦ ولم يستأنف. وفي الماضي، كان حوالي ٠٠٠ ٦٠ ليبري يعملون في تعدين الماس الرسوبي. أما الآن، فهناك فقط تعدين يدوي صغير الحجم للماس والذهب. وتفيد التقارير أنه يشغل ما يصل إلى ٠٠٠ ٦ عامل ليبري ولا يمثل سوى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تفيد التقارير أن الأسعار التي يدفعها السماسرة لعمال التعدين لقاء الماس الخام في مونروفيا تقل بالنصف منذ فرض حظر الأمم المتحدة على الماس في أيار/مايو ٢٠٠١، مما يقلص حوافز المشاركة في تعدين الماس أو الاستثمار فيه.

١٥ - وفي السنوات الأخيرة، ونظرا لغياب التعدين، شكل إنتاج المطاط القطاع الأوسع في الاقتصاد الليبري. غير أن مبيعات المطاط لا تتعدى حاليا إلا بقليل نصف مبلغ ١٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي تحقق في مستهل الثمانينات. وفي عام ٢٠٠٠، مثّل ذلك ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويشغّل المنتجون الرئيسيون الست للمطاط حوالي ٠٠٠ ٢٠ ليبري ويوفرون شجيرات المطاط والأدوات وعمولة الشراء والإرشاد الزراعي لما يتراوح بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ١٠ آخرين من صغار المزارعين. وفي المتوسط، يكسب عامل المطاط حوالي ٢,٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم.

١٦ - ومع انهيار تعدين ركاز الحديد وفي أعقاب الاستثمار الأجنبي الكبير في الخشب، أصبح الخشب منذ الحرب الأهلية، يمثل القطاع الأوسع في الاقتصاد الليبري. فهناك الآن ست وعشرون شركة للخشب تشغّل ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٠ شخص، ولدت صادرات ليبريا من الخشب إيرادات بلغت حوالي ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٠ ويتوقع أن تصل قيمة هذه الإيرادات إلى ٧٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠١. وقد استثمرت أكبر وأحدث شركة، وهي Oriental Timber Company (شركة الأخشاب الشرقية)، ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في أنشطتها في ليبريا منذ ١٩٩٩ وقامت بشحن ما يزيد بقليل على نصف مجموع صادرات الخشب في سنة ٢٠٠٠. وتشغّل هذه الشركة حاليا ٥٠٠ ٢ ليبري.

١٧ - وفي أول مشروع تجاري لتصنيع الخشب بدلا من مجرد تصديره في شكله الخام، تعتزم شركة الأخشاب الشرقية توظيف ١ ٥٠٠ ليبري آخر في معمل رقائق الخشب قيد التشييد حاليا في ميناء بوكانن. ويتوقع مدير المعمل الشروع في الإنتاج قبل نهاية عام ٢٠٠١. وليس هناك حاليا أكثر من ٥٠٠ عامل في المجموع في أكبر ١١ شركة تصنيعية من جميع الفئات في البلد. وهكذا، فإن معمل رقائق الخشب التابع لشركة الأخشاب الشرقية يمثل الاستثمار الحالي الأوسع في قطاع الصناعة بالبلد.

الأوضاع الإنسانية

١٨ - يُعتقد أنه لم يقع تغير يذكر في معدلات الوفيات والعمر الافتراضي خلال العشرين السنة الأخيرة في ليبريا. وتتباين معدلات وفيات الرضع لكل ألف ولادة حية بين ١١٤ و ١٥٧. وانخفضت النسبة المئوية للأطفال دون سن الثانية المحصنين ضد الدفتيريا والشهاق والكزاز من ٨٠ في المائة في سنة ١٩٨٧ إلى حوالي ٢٠ في المائة في سنة ١٩٩٧. ولقد كان زهاء ثلث عدد السكان يتمتعون بإمكانية الحصول على الخدمات الصحية الحديثة قبل سنة ١٩٨٧. وانخفض العدد إلى ١٠ في المائة خلال فترة الحرب، ولم تُسجل إلا زيادة جزئية فقط. وفي سنة ١٩٩٧، لم تكن تعمل سوى سبعة من مستشفيات ليبريا البالغ عددها ٣٠ مستشفى، و ١٥ من مراكزها الصحية البالغ عددها ١٣٠ مركزا. ولقد أعيد افتتاح نصفها تقريبا في وقت لاحق، بشكل جزئي على الأقل، ولكن كثيرا منها قد جرى إغلاقه ثانية بسبب نقص المعدات، والموظفين، والتمويل. وفي سنة ١٩٨٠، كان لدى ليبريا ٥٥٠ طبيبا، لكن ليس لديها في الوقت الحاضر سوى ١٠٠ طبيب، تقريبا، يعمل ٢٥ منهم فقط على أساس التفرغ الكامل في نظام الرعاية الصحية العام. ولقد أغلق في سنة ٢٠٠٠ المستشفى العام الرئيسي في منروفيا، والمعروف بمستشفى جون ف. كينيدي. يقدم ''مستشفى الخلاص'' الخدمات بصفة رئيسية للعاصمة الليبرية، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة حيث يولي ٤ أطباء و ٢٠٨ من الموظفين الآخرين رعايتهم لحوالي ٦٠٠ مريض نزلاء في المستشفى، و ١٠ ٠٠٠ مريض خارجي كل شهر. وتوفر منظمة أطباء بلا حدود - فرع بلجيكا المعدات والرواتب، وطبيبين من أطباء المستشفى الأربعة.

١٩ - وتبلغ حاليا نسبة الراشدين في ليبريا الذين أنهوا مرحلة التعليم الابتدائي، والذين يعتبرون بذلك قادرين على القراءة والكتابة، ٣٧ في المائة فقط. ويعيش حوالي ٨٠ في المائة من السكان في فقر (على دخل يومي أقل من دولار من دولارات الولايات المتحدة)، ويعيش نصف هؤلاء في فقر مدقع (على دخل يومي يقل عن ٠,٥٠ دولار). ويعمل معظم السكان بصفة رئيسية في مجال زراعة الكفاف. بيد أنهم يعتمدون أيضا على الاقتصاد النقدي للحصول على الأدوات، والبذور، والمخصبات، وخدمات النقل، والأدوية. ويجري شراء هذه المواد من الدخل الإضافي الضئيل الذي يدره بيع المحاصيل الغذائية، والفحم النباتي، وزيت النخيل، أو العمل المدفوع الأجر. ويذهب ثلثا متوسط ميزانية الأسرة المعيشية الليبرية لشراء الطعام. وحسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن ليبريا من بين ١٨ بلدا في العالم ذات أقل المعدلات الأمن الغذائي عموما.

٢٠ - وقد بينت دارسة ديمغرافية استقصائية للأسر المعيشية أجريت في سنة ١٩٩٩ أن ١٩ في المائة من الأسر المعيشية الليبرية ترأسها إناث. ويعيش ثلاثون في المائة من الأطفال مع أحد الوالدين فقط، في حين يعيش ٢٠ في المائة منهم دون أبوين. وتبين الدراسة الاستقصائية كذلك أن أكثر من نصف الليبريين قد تعرض للتشرد داخل البلاد لمرة واحدة على الأقل خلال التسعينات. ويعيش زهاء ٢٢٠ ٠٠٠ ليبري كلاجئين في البلدان المجاورة، وتعرض حوالي ٤٠ ٠٠٠

آخرون للتشرد الداخلي منذ ربيع سنة ٢٠٠٠، وذلك بسبب القتال في مقاطعة لوفا، الواقعة في شمالي غرب ليبريا.

٢١ - ودليل التنمية البشرية هو المقياس الأكثر استخداما لتلخيص الأحوال المعيشية البشرية العامة[١]. وحصلت ليبريا في عام ١٩٩٢ على علامة ٠,٣٢٥ لدليل تنميتها البشرية، وبذلك تحتل المرتبة ١٥٩ بين ١٧٣ بلدا. وهذا المعدل شبيه بمتوسط جميع بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في سنة ١٩٧٠، ومتوسط البلدان الـ ٢٩ الأقل نموا في العالم في سنة ١٩٧٥. وبحلول سنة ١٩٩٩، تدنى دليل التنمية البشرية لليبريا إلى ٠,٢٧٦، مما جعلها تحتل المرتبة ١٧٤ من أصل ١٧٥ بلدا. ولقد أفضت عوامل التخلف، والحرب، وعدم القدرة على إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب إلى وضع ليبريا وسيراليون في أسفل مراتب دليل التنمية البشرية. (انظر الجدول).

المؤشرات الاجتماعية المقارنة، ١٩٩٩

	ليبريا	سيراليون	غينيا	كوت ديفوار	بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	أقل البلدان نموا
العمر المتوقع عند الولادة	٤٢,٣	٣٧,٩	٤٦,٩	٤٦,٩	٤٨,٩	٥١,٩
وفيات الأطفال لكل ٠٠٠ ١ مولود حي	١٣٤	١٨٢	١١٥	١٠٢	١٠٥	١٠٤
النسبة المئوية للمتعلمين الراشدين	٣٧	٣١	٣٦	٤٥	٤٢	٥١
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)	٤٨٠	٤٥٨	١ ٧٨٢	١ ٥٩٨	١ ٦٠٧	١ ٠٦٤
دليل التنمية البشري	٠,٢٧٦	٠,٢٥٢	٠,٣٩٤	٠,٤٢٠	٠,٤٦٤	٠,٤٣٥
(الرتبة بين ١٧٥ بلدا جرى تقييمها)	(١٧٤)	(١٧٥)	(١٦٢)	(١٥٤)	(١٣٥)	(١٤١)[أ]

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠، واليونيسيف: تحليل الحالة لسنة ٢٠٠١.

(أ) المرتبة المتوسطة للمنطقة أقرب إلى البلد الذي يحتل المرتبة ١٤١ من أصل ١٧٥ بلدا.

٢٢ - ويلجأ الليبريون إلى عدة آليات للتعامل مع هذه الظروف الصعبة التي تواجههم. أولا، ونظرا لكون معظم الأفراد ينتمون إلى إحدى القبائل الخمس عشرة في البلاد، فإن أواصر الدعم الأسري تشمل كامل البلاد، وتمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية. وفي المتوسط، فإن العائل الليبري الواحد يرعى تسعة أفراد آخرين، بيد أنه ليس من غير المعتاد أن نجد موظفا يرعى ما قد يصل إلى ٢٠ معالا. وثانيا، فإن معظم الليبريين يعتمدون بشكل رئيسي على زراعة الكفاف غير الموجهة للسوق. وحسب دليل التنمية البشرية المشار إليه أعلاه، فإن ٧٢ في المائة من السكان يعملون في زراعة محاصيل الأغذية وتربية الحيوانات. وثالثا، فإن الليبريين المقيمين في الخارج يرسلون الأموال إلى ذويهم في ليبريا من خلال التحويلات، وهذا تقليد راسخ لديهم. وحسب المصرف المركزي الليبري، فقد بلغت القيمة الإجمالية للتحويلات التي سجلها النظام المصرفي ٢٣,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٠.

٢٣ - رغم آليات التعامل هذه، فإن طاقات الشعب الليبري على التحمل وقدرته على التكيف مع مزيد من الصدمات الاقتصادية أضحت محدودة جدا. وهكذا، يغلب على الظن أن النتائج الإنسانية لأية عوامل إضافية ستزيد من سوء الموقف يتوقع أن تكون أسرع وأبعد أثرا مما تكون عليه الحال عندما تكون آليات التعامل لدى المجتمعات المحلية أقل استنزافا. وأكثر الفئات ضعفا هم المشردون، والأسر التي ترأسها إناث، والذين لا قريب لهم يعمل بصفة منتظمة، والأطفال الذين لا يعيشون مع أحد الوالدين على الأقل، والذين يعيشون في مناطق تشهد قتالا مستمرا.

رابعا – التدابير المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) المتعلق بليبريا

٢٤ – إن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في قراره ١٣٤٣ (٢٠٠١) محدودة النطاق وموجهة نحو أفراد معينين وأنشطة معينة. ويرد في الفقرات التالية وصف لإطار نظام الجزاءات الحالي، ورد حكومة ليبريا فيما يخص هذه التدابير.

تدني قيمة العملة والتضخم المحلي

٢٥ – لا توجد قيود على مدى تعويم سعر الصرف للدولار الليبري، ولا توجد سوق سوداء للعملات المحلية. وبين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠، ظل سعر الصرف ضمن نطاق يتراوح بين ٣٧ و ٤٢ دولارا ليبريا للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة وكان الدولار الليبري يعتبر أكثر العملات استقرارا بين عملات بلدان المنطقة. وبصفة منتظمة تتعزز قيمة الدولار الليبري أمام الدولار الأمريكي في كل سنة في شهري كانون الأول/ديسمبر وتموز/يوليه، بسبب الزيادة في التحويلات المتصلة بموسم العطلات.

٢٦ – بيد أنه في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وآب/أغسس ٢٠٠١، استمر الدولار الليبري في الانخفاض في ظل ظروف عدم الاستقرار والمضاربات التي يشهدها السوق بسبب احتمال فرض الجزاءات على ليبريا. وفي الأيام العشرة الأولى من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تدهورت قيمة الدولار الليبري بسرعة غير مسبوقة، حيث انخفضت قيمته من ٤٢ للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة إلى ٥٢ دولارا ليبريا للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة. وخلال آب/أغسطس، شهد السعر مزيدا من الانخفاض حيث بلغ ٦٠ دولارا ليبريا لكل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة، وذلك بنهاية تموز/يوليه ٢٠٠١ (انظر الشكل ١). غير ان÷ بعد قيام المصرف المركزي الليبري بحقن الدولار اليبري بدولارات الولايات المتحدة ودفع المرتبات المتأخرة للموظفين العموميين وتزايد الاعتقاد بعدم احتمال فرض جزاءات من الأمم المتحدة اكتسب الدولار الليبري قوة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بلغت قيمته ٥٠ لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة (انظر الشكل).

الشكل الأول

قيمة الدولار الليبري بالنسبة إلى دولار الولايات المتحدة بسعره الحالي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

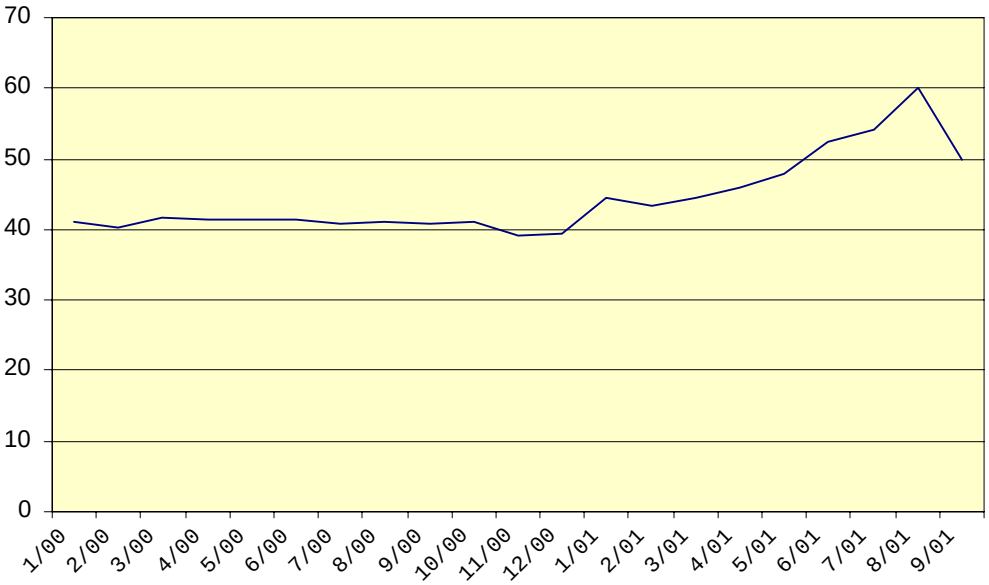

المصدر: المصرف المركزي الليبري.

٢٧ - وكان للمناقشات المتعلقة بإمكانية فرض جزاءات على ليبريا، وفرضها الفعلي لاحقا، تأثير على ثقة الجمهور في الاقتصاد الليبري. وكان من نتائج ذلك بروز ظواهر الاكتناز، وهروب رأس المال، وانخفاض تدفقات العملات الأجنبية إلى النظام المصرفي الليبري، وساهم ذلك في إضعاف الدولار الليبري في سنة ٢٠٠١. وأدى انخفاض قيمة الدولار الليبري إلى ارتفاع أسعار البضائع المستوردة، بما في ذلك الأرز، والأدوية والمنتجات النفطية، وغير ذلك من السلع الأساسية الضرورية.

المساعدة الدولية

٢٨ - ظلت ليبريا لأمد طويل أحد المستفيدين المفضلين من المساعدة الدولية. وتمثل الجزء الرئيسي من هذه المساعدة في مساعدات الأغذية خلال الثمانينات. وتجاوزت قيمة المساعدة الدولية خلال معظم السنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧ مبلغ ١٠٠ مليون دولار في السنة. بيد أنه منذ سنة ١٩٩٨، سُجل تدن مطرد في دعم المانحين لليبريا. ولقد انخفضت المساعدة الدولية بقيمة تتراوح بين ٥٠ - ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة، وبلغت أقل من ٣٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠١. (انظر الشكل ٢)

الشكل الثاني

المساعدة الدولية الليبرية

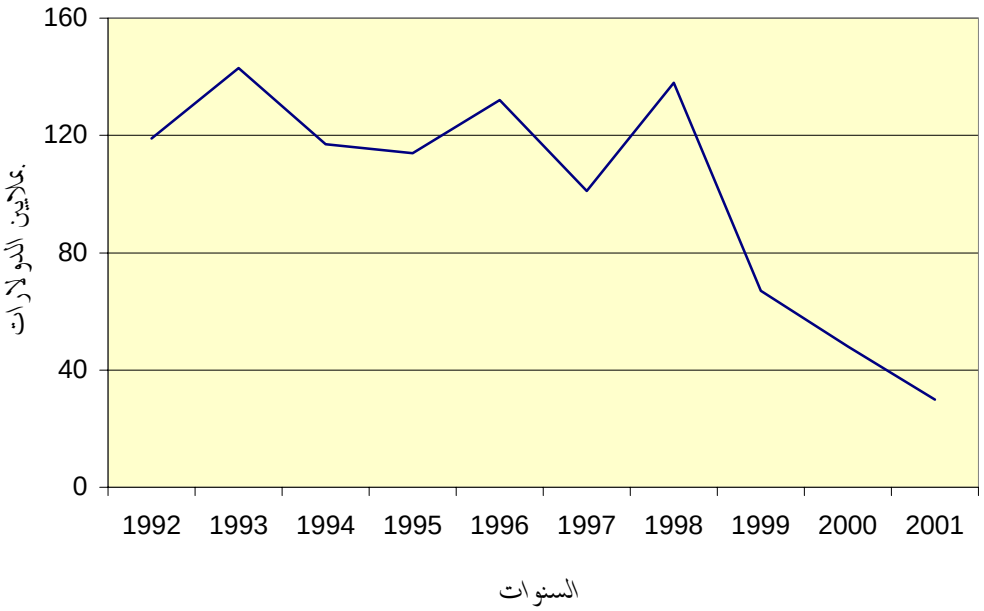

المصادر: تقرير اليونيسيف عن المانحين والتقييم القطري المشترك للأمم المتحدة.

٢٩ - وكانت نتيجة هذا الانخفاض حدوث ضمور سريع في قدرة وكالات المعونة على تقديم المساعدة اللازمة، وكمثال على ذلك:

(أ) منظمة ''معونة العمل Action Aid''': فقد تأخر التمويل الذي تقدمه إلى التنمية الزراعية الريفية لفترة طويلة إلى حد أصبح فيه البرنامج غير قادر على البدء خلال موسم الزرع لعام ٢٠٠١؛

(ب) صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة): فقد اضمحل الدعم الذي تقدمه إلى المستوصفات الصحية حاليا من ١٩ مستوصفا إلى ١٠ مستوصفات؛

(ج) منظمة ''أطباء بلا حدود'' - فرع بلجيكا: فقد حشدت هذه المنظمة قدرا كبيرا من تمويلها الثنائي وتتوقع تخفيض ما تقدمه من دعم مالي وبشري إلى ''مستشفى الافتداء Redemption Hospital'' في منروفيا في غضون أشهر معدودات.

٣٠ - وبلغ نقص التمويل بالنسبة لتلك المنظمات وغيرها درجة من الحدة باتت تفكر فيها في وقف برامج مساعداتها في ليبريا. وهذا يعني بالنسبة لعدد كبير من الليبريين فقدان ما تبقى لهم من دعم والمساس برفاههم إلى حد كبير وذلك بالنظر لعدم وجود شبكات أمان اجتماعية بديلة عن تلك المنظمات. وسوف يتعين على المستشفيات والمراكز الصحية أن تواصل تقليص خدماتها بل سيضطر العديد من المرافق

الطبية إلى إغلاق أبوابه تماما. وسوف يتعين على المدارس أن ترفع رسوم الانتساب إليها مما سيزيد بالتالي خفض نسبة التلاميذ الملتحقين بالدراسة. وسوف تنخفض المساعدة المقدمة إلى المشردين مما سيفضي إلى زيادة معاناتهم وارتفاع معدلات الوفيات فيما بينهم. وسينخفض مقدار الدعم المقدم إلى الزراعة المعيشية مما سيفضي إلى خفض الإنتاجية وازدياد الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

رد حكومة ليبريا على نظام الجزاءات الحالي

٣١ - شنت حكومة ليبريا حملة إعلامية عامة تُحمل فيها نظام الجزاءات الذي فرضته الأمم المتحدة اللوم عما حدث وانخفاض في المساعدة الدولية، وانعدام النمو الاقتصادي، واستمرار القتال في مقاطعة لوفا، وتضخم الدولار الليبري وارتفاع أسعار السلع الأساسية الرئيسية. وتشجع هذه المبادرة على خلق الانطباع لدى عامة السكان أن الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة تُلحق الضرر بهم وتستهدف الإضرار بهم. ويعتقد منتقدو الحكومة الليبرية أيضا أن هذه الحملة الإعلامية الحكومية فعالة. وتنشر الحكومة مواقفها عبر الإذاعة والصحف ولوحات الإعلانات في سائر أنحاء البلد.

٣٢ - كما تؤثر هذه الحملة المناهضة للجزاءات التي تشنها حكومة ليبريا على بيئة العمل التي تؤدي فيها الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية مهامها هناك وتثير القلق إزاء الأوضاع الأمنية التي يعمل في ظلها عمال المساعدة الإنسانية وأفراد الأمم المتحدة.

خامسا - الأثر الذي يمكن أن يترتب على أي جزاءات تفرضها الأمم المتحدة في المستقبل في ليبريا

٣٣ - يُقيم هذا التقرير، حسبما هو مذكور في الفقرة ٥ أعلاه، الأثر الذي يمكن أن يترتب على أي جزاءات مستقبلية في المجالات التالية:

(أ) صناعة استغلال الأخشاب؛

(ب) إنتاج وتصدير المطاط؛

(ج) سجل السفن الليبري.

ألف - الأثر الذي يمكن أن يترتب على أي جزاءات مستقبلية في صناعة الأخشاب الليبرية[٢]

٣٤ - من المرجح أن يؤدي فرض حظر على الصادرات من الأخشاب إلى ضياع ما يقارب عشرة آلاف فرصة عمل مرتفعة الأجر نسبيا. وإذا وضعنا في الاعتبار أن العامل العادي يعيل وسطيا ٩ معالين وأن العامل في هذا القطاع الاقتصادي الأغنى يعيل على الأرجح عددا أكبر وسطيا من ذلك، فمن المتوقع أن يفقد ما يتراوح بين ٠٠٠ ٩٠ و ٠٠٠ ٩٥ شخص وسيلة كسب عيشهم الرئيسية.

٣٥ - ومن المؤكد أن تترتب على نقصان ما يقدر بمبلغ ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا في المرتبات المدفوعة إلى عمال الأخشاب آثار مضاعفة تشمل في نطاقها العمال في القطاعين النظامي وغير النظامي، بمن فيهم موردو الألبسة والأغذية ومواد البناء في المجتمعات التي يعيش فيها عمال الأخشاب. وبالنظر لهشاشة الحالة الاقتصادية في ليبريا وضعفها، من المرجح ألا تجد فرصة بديلة سوى قلة من العمال الذين فقدوا فرصة عملهم في صناعة الأخشاب. وسوف يسعى كثير منهم للانضمام إلى أسرهم أو جيرانهم في الزراعة المعيشية في حين سيحاول بعضهم الهجرة إلى البلدان المجاورة بحثا عن عمل.

٣٦ - وحسب الاستعراض الاقتصادي لعام ٢٠٠٠ الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفرت صناعة الأخشاب الليبرية للحكومة الليبرية خلال عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٧.٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل رسوم وضرائب وعوائد، ويمثل هذا المبلغ

حوالي ٩ في المائة من مجموع الميزانية الوطنية. وإذا ضاع هذا الإيراد، فمن المرجح أن يزداد الضغط على جميع قطاعات الميزانية الليبرية. وعلاوة على ذلك، ربما تزداد الضرائب المفروضة على الدخل، وتتصاعد حالات التأخر في دفع المرتبات، وترتفع أسعار السلع المستوردة، وتُفرض ضرائب جديدة على تجار النثريات والأجانب، على الأرجح.

٣٧ - وأعلنت الحكومة الليبرية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠١ أنها خصصت مبلغا قدره ٧,٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من عائدات الحكومة من صناعة الأخشاب لغرض التنمية الريفية في المقاطعات المحلية. وبناء عليه، أعلن حاكم مقاطعة ماريلاند أن جزءا من تلك الأموال سوف يُستخدم لتجديد الجامعة المحلية. وعلى الرغم من عدم وجود ما يؤكد إمكانية تنفيذ هذا المشروع بالفعل، فإن أي قيود دولية على صناعة الأخشاب الليبرية يُرجح تحميلها اللوم عن فشل المشروع.

٣٨ - وتتصل صناعة الأخشاب اتصالا مباشرا بصناعتين ثانويتين هما النقل البحري ومصنع الخشب الرقائقي، ويجري تشييد هذا المصنع حاليا في ميناء بوكانان. وتشكل صادرات الأخشاب النشاط التجاري الغالب في ثلاثة من الموانئ الرئيسية الأربعة في البلد. وسيؤدي وقف شحن الأخشاب إلى القضاء على فرص العمل هذه ودفع تلك الموانئ إلى تقليص عملياتها إلى حد كبير. ومن شأن هذا أن يُخفض الأموال المخصصة لصيانة الموانئ والحد من الأنشطة الاقتصادية الثانوية في مجتمعات الموانئ.

٣٩ - وتوفر شركات الأخشاب خدمات صحية وتعليمية لعمالها ولأسرهم وللمجتمعات المحلية التي تعمل في وسطها. وسيؤدي فرض حظر على صادرات الأخشاب إلى تخفيض هذه الخدمات أو إنهائها. فشركة الأخشاب الوطنية قامت، على سبيل المثال، بتجديد مستشفى ميناء بوكانان وأعادت فتحه وتقدم مبلغا قدره ٣٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة شهريا لغرض تشغيله. وبالنظر إلى إغلاق المستشفى العام في بوكانان منذ بداية الحرب أساسا فإن المستشفى التابع لشركة الأخشاب يمثل المؤسسة الطبية الإقليمية الرئيسية. وما لم يتوفر مصدر بديل لتغطية تكاليف تشغيل هذا المستشفى، فمن المرجح أن يتم إغلاق هذه المنشأة مع توقف أنشطة قطع الأشجار التي تقوم بها الشركة.

٤٠ - وتعمل شركات الأخشاب أيضا على تشييد وصيانة غالبية الطرقات في المناطق النائية في ليبريا. ولهذا، فإن فرض حظر على أنشطة قطع الأشجار سيؤثر على صيانة تلك الطرقات وعلى احتمال تشييد طرقات أخرى مما يؤثر على قدرة المجتمعات المحلية في المناطق الريفية المنعزلة على الانتفاع من الطرقات.

٤١ - ولعل فرض حظر على شركات أخشاب ليبرية مختارة، الذي يعتبر أيضا من أعمال المتابعة الممكنة من قِبل المجلس، تكون له آثار أقل حدة من الآثار المحددة أعلاه. لكنه خلافا لفرض حظر شامل على قطاع الأخشاب، يحتمل أن يحفز على إقامة تجارة وسيطة تتمثل في إعادة تسجيل جذوع الأشجار المقطوعة وتغيير العلامات المميزة للشركة وذلك برفع اسم الشركة المحظورة واستبداله باسم شركة غير محظورة. إلا أن القيام بذلك سيسيئ إلى سمعة الصناعة بأكملها ويحد من إمكانية وصول أخشاب ليبريا إلى الأسواق ويُخفض الأسعار المدفوعة إلى منتجي الأخشاب الليبريين الآخرين، ويُضعف بالتالي إنتاج شركات الأخشاب غير الخاضعة للجزاءات.

باء - الأثر الذي يمكن أن يترتب على أي جزاءات مستقبلية في صناعة المطاط الليبرية

٤٢ - تؤثر الجزاءات الدولية على المطاط الليبري تأثيرا مباشرا على الليبريين أكثر من تأثير الجزاءات المفروضة على

الأخشاب عليهم. إذ ستفقد غالبية العاملين البالغ عددهم ٢٠ ٠٠٠ عامل الذين يستخدمهم منتجو المطاط الرئيسيون في ليبريا (''فايرستون'' في مرغيبي، والشركة الزراعية الليبرية في سينوي، وشركة غوثري في بومي) وظائفهم إضافة إلى عدد يتراوح بين ٥ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ من المالكين المستقلين لحيازات مطاط صغيرة الحجم يعتمدون أيضا على تلك الشركات. وبالنظر إلى أن عددا كبيرا من هؤلاء الناس يعيشون في مستوطنات دائمة في مزارع المطاط، فإن توفر فرص عمل أو مصادر بديلة لكسب العيش لعمال المطاط من المرجح أن تكون أصعب مما عليه الأمر بالنسبة لعمال الأخشاب. وإذا كان كل عامل من عمال المطاط البالغ عددهم ٢٥ ٠٠٠ يرعى تسعة معالين وسطيا، فسوف يتأثر ما مجموعه ٢٢٥ ٠٠٠ شخص بشكل مباشر بالقيود المفروضة على المطاط الليبري.

٤٣ - والقيمة الإجمالية للمرتبات والعائدات الحكومية المتولدة عن صناعتي الأخشاب والمطاط متماثلة. وإذا تم فرض جزاءات على المطاط فإن الآثار الأوسع التي يمكن أن تنشأ عن انخفاض إيرادات الحكومة من هذا القطاع ستكون بالتالي مماثلة للآثار المبينة بالتفصيل في الفقرة ٣٦ أعلاه.

جيم - الأثر الذي يمكن أن يترتب على أي جزاءات مستقبلية في سجل السفن الليبري

٤٤ - المكتب الليبري للشؤون البحرية هو سجل للسفن التجارية. ويعتبر هذا السجل الذي يضم أسماء ١ ٦٠٠ سفينة ترفع العلم الليبري ثاني أكبر سجل للسفن في العالم. ويدر المكتب الليبري للشؤون البحرية على الحكومة الليبرية مبلغا قدره ١٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا، يمثل ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية.

٤٥ - ويستخدم مكتب الشؤون البحرية موظفين ليبريين يقل عددهم عن ١٠٠ موظف، وغالبية أعمال السجل تجري في مكاتب في الخارج. ولهذا، يتوقع حدوث أثر ضئيل مباشر على السكان الليبريين نتيجة فرض قيود ممكنة على سجل السفن الليبري. وغالبية موظفي السجل من المثقفين المتمتعين بمؤهلات تقنية وبخبرة فنية محددة. ومن المرجح أن يعثر معظمهم على وظائف أخرى أو أن يهاجر بحثا عن عمل له صلة بالشؤون البحرية في الخارج.

٤٦ - ولا يُتوقع أيضا حدوث أثر مباشر على الشحن من ليبريا أو إليها. بيد أن فرض قيود ممكنة على سجل السفن الليبري يمكن أن تترتب عليه، بالنسبة لصناعة الشحن الدولية، نتائج هامة جدا وبعيدة المدى بالنظر للعدد الكبير من السفن المسجلة في السجل. كما ستتأثر الإيرادات الحكومية المشار إليها أعلاه بالجزاءات المفروضة على السجل. وبالنظر إلى أن الإيرادات الآتية من المكتب تمثل أكبر وأهم مصدر مستقر للتمويل بالنسبة للحكومة الليبرية، فإن الآثار التي يمكن أن تنجم عن حدوث نقص في هذا الإيراد الحكومي يمكن أن تكون أشد من الآثار المتوقع حدوثها في حال فرض قيود على صناعتي الأخشاب والمطاط.

سادسا - ملاحظات

٤٧ - يعتمد الاقتصاد الليبري اعتمادا كبيرا على الصادرات من المنتجات الأولية التقليدية ولا يزال شديد التأثر بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المستمر. ومن المرجح أن تترتب على أي قيود تفرض على هذا الاقتصاد الواهن بالفعل آثار سلبية في العمالة والخدمات الاجتماعية والإيرادات الحكومية. ومن المتوقع أيضا أن تترتب على تشديد نظام الجزاءات القائم آثار سلبية أخرى في البيئة المالية تتمثل في تدهور أسعار الصرف، وارتفاع أسعار السلع الأساسية الضرورية، ونقص المدخرات، وزيادة هروب رؤوس الأموال. وستؤثر هذه العوامل المفاقمة الإضافية،

وما يترتب عليها من آثار على الفئات الشديدة الضعف من سكان ليبريا بصفة خاصة بالنظر إلى أن قدراتها على التحمل والتغلب على المصاعب كادت تستنفد.

٤٨ - وإذا قرر المجلس وضع جزاءات إضافية، فلعله ينظر أيضا في إمكانية إنشاء آلية لاستعراض أثر تلك الجزاءات، على نحو منتظم، على الحالة الإنسانية والاقتصادية في ليبريا. وهذا سيمكن المجلس من تلافي حدوث آثار سلبية غير مقصودة على السكان الليبريين ويساعد في التصدي لحملات تشويه الحقائق المتعلقة بنظام الجزاءات وأهدافه.

الحواشي

(١) دليل التنمية البشرية مؤشر يتكون من أربعة متغيرات، وهي: مدى التقدم في السن، مقاسا بالعمر المتوقع عند الولادة، والتحصيل التعليمي وتقديم الخدمات، مقاسين بنسبة التعليم لدى الراشدين، ونسبة الشباب في سن التحصيل المدرسي المنخرطين في المدارس؛ ومستوى المعيشة، مقدرا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد كما يتمثل في القدرة الشرائية للدولار حسب نسبة التكافؤ.

(٢) يمكن أن تترتب آثار هامة على قطع الأشجار وإعادة التحريج في استدامة هذا القطاع وفي إيكولوجيا البيئة في ليبريا، لكن هذا التقييم ليست لديه الولاية ولا الخبرة التقنية اللازمتين لاستكشاف وإعداد هذه القضايا الطويلة الأجل.